

فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية - دراسة تحليلية باستعمال منهج البرمجة المالية للفترة (2000-2022) -

The Effectiveness of Economic Policies in Algeria in Light of Financial Globalization - An Analytical Study Using FP Methodology during the period (2000 – 2022) -

أحمد سلامي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة / الجزائر
Sellami.ahmed.78@gmail.com

عبد الغفور مزبان
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف / الجزائر
Ghafoueco@yahoo.fr

أُدم للنشر في: 2017.10.05 & بل للنشر في: 2017.12.17

Received: 05.10.2017 & Accepted: 17.12.2017

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين السياسات الاقتصادية والعولمة المالية، وتقييم مزيج السياسات الاقتصادية في الجزائر، بالاعتماد على منهج البرمجة الخطية في التحليل. ففي ظل العولمة المالية، تُوصف تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بالمتقلبة، وهو ما لا يتناسب مع السياسات التنموية في الجزائر، التي لا يمكن أن تُقيد إلا في المدى الطويل.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن تبعية الاقتصاد الوطني لريع المحروقات يجعل من أدوات السياسات الاقتصادية محدودة الأثر، أمام الصدمة الخارجية المرتبطة بانخفاض أسعار المحروقات، لذا فإن مزيج السياسات المثلى في الجزائر هو ذلك الذي يسمح بتحويل ريع المحروقات إلى أصول منتجة بديلة، تساهم في خلق ديناميكية للاقتصاد تستمر بعد نفاذ المحروقات. كما توصلت الدراسة إلى أن السياسات الاقتصادية في الجزائر تبدو موجهة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحفاظ عليه، أكثر من محاولة تشكيل نموذج للنمو طويل الأجل يضمن تحولا هيكليا لصالح قطاعات الإنتاج الحقيقي.

الكلمات المفتاح : سياسات اقتصادية، عولمة مالية، اقتصاد ريعي، اقتصاد جزائري، برمجة مالية.

Abstract: The aim of this study is to analyze the correlations between the economic policies and financial globalization and to evaluate the mix of economic policies in Algeria, based on the financial programming approach. In light of financial globalization, short-term capital flows become volatile, the case that contradicts the developmental policies since these policies do best only if they are long termed.

The results show that analysis of performance of economic policies in Algeria demonstrates the effect of the external shock related to drop in oil prices on national economy since the economic policies rely on hydrocarbon profits and therefore become vulnerable to changes in revenues and resources. So, the ideal mix of policies in Algeria is that one which allows the transfer of oil profits to alternative productive assets contributing in creating sustainable dynamics for the economy lasting after oil depletion. The study concluded that the economic policies seem to be directed to achieving sustainable economic stability rather than trying to establish a model for long term economic development that ensures a structural shift for the real production sectors.

Keywords: Economic Policies, Financial Globalization, Rent Economy, Algerian Economy, Financial Programming.

تمهيد :

نحاول من خلال هذا العرض التطرق لأهم التطورات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري، ذات الصلة بالسياسات الاقتصادية وما يرتبط بها في سياق العولمة المالية، باعتبار الفرص والتحديات التي تفرضها حركة رؤوس الأموال مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاقتصاد الجزائري، الذي يوصف بأنه اقتصاد ريعي يضع السياسات الاقتصادية في مواجهة نوعين من التهديدات؛ الأولى متعلقة بصدمات أسعار البترول والثانية متعلقة بصدمات العولمة المالية، وبالتالي محاولة تشخيص وقراءة سلوك السياسات الاقتصادية في ظل هذه التطورات. يمكن تحليل السيناريو الذي وضعته السلطات الجزائرية والسيناريو البديل المقترح من صندوق النقد الدولي من تثبيت بعض الملاحظات المهمة، حول أداء وفعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر. وعليه، تتمثل الإشكالية الأساسية لهذا البحث في:

مامدى فعالية مزيج السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية؟

لمعالجة هذه الإشكالية تم وضع عدد من الفرضيات يمكن عرضها كما يلي:

1. فعالية السياسات الاقتصادية في تحقيق الأهداف الاقتصادية ترتبط بعلاقة الأدوات بالأهداف وكيفية تحديد الأولويات ؛
2. تؤثر حرية حركة رؤوس الأموال على السياسات الاقتصادية، حيث تحد من أدواتها المتاحة وطبيعة أثر هذه الأدوات ؛
3. يبدو الاقتصاد الجزائري معزولا عن تأثير العولمة المالية على مزيج السياسات الاقتصادية.

لدراسة هذه الفرضيات، نحاول التعرض بداية لبعض الدراسات السابقة في الموضوع، ثم نستعرض الإطار النظري لأهم المفاهيم المتناولة، لنحاول تحليل السياسات الاقتصادية، سواء التي تستهدف الاستقرار الاقتصادي أو التي تمس الهيكل (السياسات الهيكلية)، بقراءة لمختلف بيانات الاقتصاد الجزائري ذات الصلة، وعرض لسيناريو كل من السلطات الجزائرية، والسيناريو البديل المقترح من صندوق النقد الدولي، وتثبيت أهم الاستنتاجات لعمل السياسات الاقتصادية في ظل العولمة المالية ومدى فاعلية أدواتها.

1-الدراسات السابقة:

- عيجولي خالد، "انعكاسات العولمة المالية على سياسات التنمية في الدول العربية"، 2015:
تطرقت الدراسة لمفهوم العولمة المالية على أنها الظاهرة المهيمنة على الاقتصاد العالمي، وتحليل انعكاساتها (خاصة السلبية) على سياسات التنمية الاقتصادية، حيث أن أدواتها لم تعد بنفس الفعالية كما كانت في السابق. وتشير إلى وجود تحديات جديدة تفرضها العولمة المالية على صانعي السياسات، تتعلق بما هو متاح من هذه الأدوات، ومدى مقدرة هذه الأخيرة على الوصول إلى النتائج المنتظرة. وقد ركزت الدراسة على ثلاث دول هي: الأردن، الإمارات والجزائر. وقد توصل الباحث إلى وجود تأخر في القطاع المالي في الجزائر مقارنة بالإمارات وحتى الأردن، وهو ما يصعب من مهمة السياسات في الاقتصاد الجزائري، إلى جانب صعوبات أخرى مرتبطة بالإصلاحات الهيكلية، وضعف أداء البورصة وهو ما يجد من أدوات السياسات النقدية.
- أحمد الكواز، "مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية و العوامل الخارجية"، جانفي 2007 :
استهدفت الدراسة محاولة الإجابة عن تساؤل: هل مشاكل الدول النامية نابعة أساسا من السياسات الاقتصادية، أم أنها متعلقة بعوامل أخرى خارج السياسات؟ توصل الباحث إلى أنه بالرغم من أهمية السياسات الاقتصادية في التأثير على الأداء التنموي، إلا أن هناك شروطا وعوامل قد تحد من طبيعة هذا التأثير، وهي عوامل ذات طبيعة هيكلية ومؤسسية بالدرجة الأولى، وبالتالي فإنه كلما تم الأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل، كلما زادت كفاءة السياسات الاقتصادية.
- عبد الله منصور، "السياسات النقدية والجباية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات - حالة اقتصاد صغير مفتوح"، 2006،:
تنطلق هذه الدراسة من طبيعة تفاعل اقتصاد صغير مفتوح مع حالة تدهور في شروط التبادل، وتظهر الاشكالية في رد فعل السياسات الاقتصادية لاستعادة التوازن (الداخلي والخارجي)، حيث تقدم الدراسة أطروحة أساسية تتلخص في كون السياسة الاقتصادية المثلى في الجزائر هي التي تمكن من تحويل ريع المحروقات إلى أصول منتجة بديلة تحقق استدامة للدخل، وانصافا للأجيال القادمة. كما توصلت إلى ضرورة تحقيق مزيج سياسات اقتصادية تتسم بالمثانة، والاستمرارية مع معاملة المحروقات كثروة وليس كدخل، والحذر من التركيز على القطاع النفطي على حساب قطاعات الانتاج الحقيقي.

• AyhanKose, Eswar Prasad, Kenneth S RogoffShang-Jin Wei" Financial Globalization and Economic Policies ", 2009 :

تطرقت هذه الدراسة للعلاقة بين العولمة المالية والسياسات الاقتصادية، حيث توضح أن العلاقة بين التكامل المالي والسياسات الاقتصادية مسألة معقدة، وتؤكد على أن سياسات الاقتصاد الكلي شرط مسبق لضمان تحقيق الاندماج المالي الفاعل. ترى الدراسة أن عملية فتح حساب رأس المال هو أمر لا مفر منه، بصرف النظر عن نظام مراقبة رأس المال، وتقترح أن يقوم صانعو السياسات بخطوة إدارة عملية التكامل المالي بفعالية بدلا من محاولة التأخير أو الدفع ضد هذه الحتمية، على أن تتم عملية فتح حساب رأس المال بشكل

تدرجي، وأن تسبقها توفير الشروط الداعمة الأساسية (خاصة إصلاحات القطاع المالي المحلي وزيادة المرونة في أسعار الصرف)، مع الأخذ بعين الاعتبار المنافع الجانبية للتكامل المالي، حيث يتم إعداد نهج للتحرير المتحكم فيه، يمكن أن يولد منافع مستهدفة مع التقليل إلى أدنى حد من المخاطر المرتبطة به. توصلت الدراسة إلى أنه من الصعب الحصول على نتائج واضحة لأثر السياسات الاقتصادية في تشكيل النمو والاستقرار في ظل التكامل المالي من بيانات الاقتصاد الكلي. ويمكن أن توفر الدراسات المستندة إلى بيانات الحالات الجزئية (الصناعات والشركات) إطاراً أكثر وضوحاً للسياسات الاقتصادية في تحقيق فوائد التكامل المالي.

ويبقى أن ما يميز هذه الدراسة هو التطرق لأثر العولمة المالية على مزيج السياسات في الجزائر، الذي يعتبر موضوعاً جديداً في حد ذاته، مع استعمال التحليل بالسيناريو من خلال عرض التوقعات لغاية سنة 2022، ومحاولة إعطاء مقارنة لأداء اقتصاد ريعي في ظل العولمة المالية.

2- الإطار النظري:

2-1 مفهوم العولمة المالية :

تُعرف العولمة المالية على أنها: "نتاج قيام علاقة وطيدة في النظام المالي من خلال القيام بعمليات التحرير المالي والاتجاه نحو الانفتاح على الأسواق الدولية، وتزايد تكامل وارتباط رؤوس الأموال المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال وأخذها بالتدفق عبر الحدود لتصب في الأسواق العالمية"¹.

كما تعرف أيضا على أنها:

- "عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية والتنظيمية، لتسود بذلك حرية التدفقات المالية، من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق و قطاعات النشاط، في أثناء البحث عن أعلى العوائد و أقل المخاطر"²
- "العولمة المالية هي النمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي و التي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية"³.

وعليه فالعولمة المالية "هي تعميم الصناعة المالية المدعومة بالتكنولوجيا كبنية تحتية على كل الفضاءات المالية بقيادة رأس المال المالي عابر الحدود، متعدد الجنسيات، دولي النشاط حالياً وعالمي أو كوكبي التوجه لما هو آتي. وهي في العمق ديناميكية الرأسمالية المالية التي تعبر عن تطورات رأس المال المالي والشركات متعددة الجنسيات، ديناميكية لا مرجعية لها زمن العولمة إلا مرجعية السوق الخالي من أية قيود أو تعقيدات"⁴.

2-2 تعريف السياسات الاقتصادية وأنواعها:

يعتبر مفهوم السياسات الاقتصادية من المفاهيم الشائعة الاستخدام في أدبيات علم الاقتصاد، واختلف إطارها النظري باختلاف المدارس والتصورات الفكرية لذا فإن محاولة البحث عن تعريف واحد شامل يعتبر من الصعوبة بما كان، لذلك كان لابد من إعطائها أكثر من تعريف، بهدف الإلمام بأهم جوانبها.

تعرف السياسات الاقتصادية عموماً على أنها: "مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما، حيث أنه كلما كانت السياسة الاقتصادية تتصف بالكفاءة والفعالية أمكن تحقيق معدلات نمو عالية غير أن هذه الأهداف تعتمد على أمرين أساسيين⁵:

- تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق الحكومي ؛
- زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمارات.

ويقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف. كما يعرفها البعض بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية⁶.

تعني السياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المسطرة، وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي للبلد⁷. حيث ركز التعريف على الاستقرار الاقتصادي كهدف يحظى بالأولوية، ولا بد من الانتباه لأثر الظروف على طبيعة الأدوات، يظهر ذلك من خلال تعريفها على أنها: "مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدها معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى، والسياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة⁸.

تعتمد السياسات الاقتصادية على الأدوات والوسائل المتاحة لها، ويتطلب ذلك "دراسة أفضل السبل أو الوسائل التي يمكن أن تعتمد عليها السلطات العامة بغية تحقيق هدف معين أو غاية معينة"⁹. وهي كذلك "مجموع التصرفات الفعلية المتبعة في المجال الاقتصادي. ويجب أن تكون هذه التصرفات من الكثرة حتى تعطي مضمونا لمفهوم السياسة الاقتصادية"¹⁰.

من خلال التعاريف السابقة نجد أن السياسة الاقتصادية لا تخرج عن كونها مجموعة من القرارات التي تتخذها الدولة في سبيل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، من خلال اعتماد مجموعة من الأدوات، والوسائل، والإجراءات التي من شأنها تحقيق الأهداف المرجوة. وبالتالي فالسياسة الاقتصادية وسيلة وليست غاية في حد ذاتها، وتختلف من دولة إلى دولة حسب طبيعتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. يمكن التمييز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية وذلك حسب الأجل، حيث هناك: السياسة الاقتصادية الظرفية، والسياسة الاقتصادية الهيكلية.

- **سياسات الاستقرار الاقتصادي (السياسات الظرفية):** تهدف السياسة الظرفية الى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، تتمثل هذه السياسات في كل من السياسات المالية والنقدية بما في ذلك سياسات سعر الصرف، تهدف لحفظ التوازنات على المدى القصير.

- **سياسات هيكلية (سياسات الإصلاح الهيكلي):** تستهدف إحداث تغييرات على مستوى الهيكل الاقتصادي، وتتميز بكونها تعمل على المدى الطويل، تعمل على تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل وآثارها نوعية. ترمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قبلها من خلال تاطير آلية الخوصصة، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعدا من خلال: دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، هذه عموما أهم محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي.

عموما يمكننا تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسة الاقتصادية في الجدول التالي:

جدول (1) : مقارنة بين السياسات الاقتصادية الظرفية والهيكلية

السياسة الظرفية	السياسة الهيكلية	
الأجل القصير	الأجل الطويل	المدة
استرجاع التوازنات وتحقيق الاستقرار	تستهدف الهيكل الاقتصادي	الهدف
كمية	نوعية	الآثار
جانب الطلب	جانب العرض	مستوى التأثير

المصدر: عايب وليد عبد الحميد، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 77، (بتصرف).

- وتظهر العلاقة وطيدة بين هاذين النوعين من السياسات فعند الحاجة لإجراء تغييرات هيكلية لتحسين العرض الكلي لا بد للحكومات للتصدي لبعض المعوقات وقد ينطوي ذلك على إجراء تعديلات في الهيكل الأساسي للإقتصاد مثل أساليب تحديد الأسعار، وكيفية إدارة الموارد العامة، والمؤسسات المملوكة للدولة، والقواعد التنظيمية للقطاع المالي والقواعد والأنظمة الداخلية لسوق العمل، وشبكة الأمان الاجتماعي، والمؤسسات الاقتصادية. لا يقتصر دور السياسات الهيكلية على المساعدة في رفع معدل النمو الإقتصادي بل تعمل على تهيئة الأوضاع لنجاح سياسات تحقيق الإستقرار الاقتصادي¹¹.

2-3 مزيج السياسات الاقتصادية في ظل العولمة المالية:

تواجه صناع السياسات في الاقتصادات المفتوحة والندمجة في ديناميكية العولمة المالية مشكلة اتساق الاهداف بتطبيق مجموعة من الضوابط التي تتعلق بمزيج السياسات الاقتصادية في ظل خيار التحرير المالي؛ انطلاقا من ذلك يمكن القول بأن العولمة المالية تفرض المزيد من الالتزامات والضغطات على السياسات الاقتصادية و"تصبح إدارة الإقتصاد الكلي أصعب نظرا لما يعرف بـ "الثلاثي المستحيل" والتي تعني عدم قدرة صانعي السياسات على تحقيق سعر صرف ثابت وسياسة نقدية موجهة لأهداف داخلية في ظل حرية التدفقات المالية"¹² حيث يصبح صانعو السياسات مضطرين للتخلي عن واحدة من هذه الأهداف في سبيل تحقيق الهدفين الآخرين¹³.

تم التطرق لموضوع الثلاثي المستحيل من خلال أعمال كل من **Mundell** و **Fleming(1962)** في نموذجهما الشهير (نموذج كيتزي في إقتصاد مفتوح) والذي يأخذ بعين الاعتبار حركة رؤوس الأموال. وقد أيدها في التسعينات كل من "آلان تايلر" و"موريس أوبستفالد".

ففي دراسته لأثر حركة رؤوس الأموال على مزيج السياسة الاقتصادية، ووفقا لقاعدة نبرغن التي تقضي بتخصيص أداة لكل هدف، استخدم **Mundell** أداة الميزانية أساسا لتحقيق الاستقرار في النشاط، في حين استخدم الأداة النقدية لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف (باعتبار نظام سعر الصرف ثابتا).

هذا التحليل يصطدم بانتقادين جوهريين؛ أولهما وضعه مندل **Mundell** نفسه المتعلق بعدم التوافق بين سعر الصرف الثابت وسياسة نقدية مستقلة في ظل حركة رؤوس الأموال. مع كون تعقيم تدفقات رؤوس الأموال تكون مستحيلة إذا كانت قصوى. أما الثاني مرتبط بكون الاسعار ليست ثابتة كما يفترض مندل (بل هي شبه مرنة)، لذلك تصبح السياسة النقدية معنية بتحقيق استقرار الاسعار وليس استقرار سعر الصرف.

من جهة أخرى ترى "هلين راي" أنه في ظل اتساع نطاق العولمة المالية ظهرت معضلة جديدة (معضلة ثنائية بدل تلك الثلاثية الموضحة من قبل مندل - فليمنغ) ترتبط بكون السياسات النقدية المستقلة غير ممكنة، إلا إذا كان الحساب الرأسمالي مدارا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، (وهو ما تؤكد عليه من خلال أعمالها حول القيود التي تفرضها الدورة المالية العالمية في ظل حرية رأس المال على السياسات النقدية) بغض النظر عن نظام الصرف المتبع. أي أنه لا يمكن لبلد ما التمتع بسياسة نقدية مستقلة إلا إذا كان سعر الصرف معوما. تعبر هذه المعضلة عن كون صناع السياسات مضطرين للمفاضلة بين هدفين بدلا من ثلاثة أهداف، والتخلي عن باقي الاهداف. هذا الطرح الذي قدمته، يجعل نطاق المناورة ضيقا أكثر وبالتالي تزداد صعوبة تنسيق الاهداف حيث لم يصبح بمقدور الدول عزل نفسها عن الصدمات المالية من خلال سعر الصرف.¹⁴

3- تحليل السياسات الاقتصادية في الجزائر

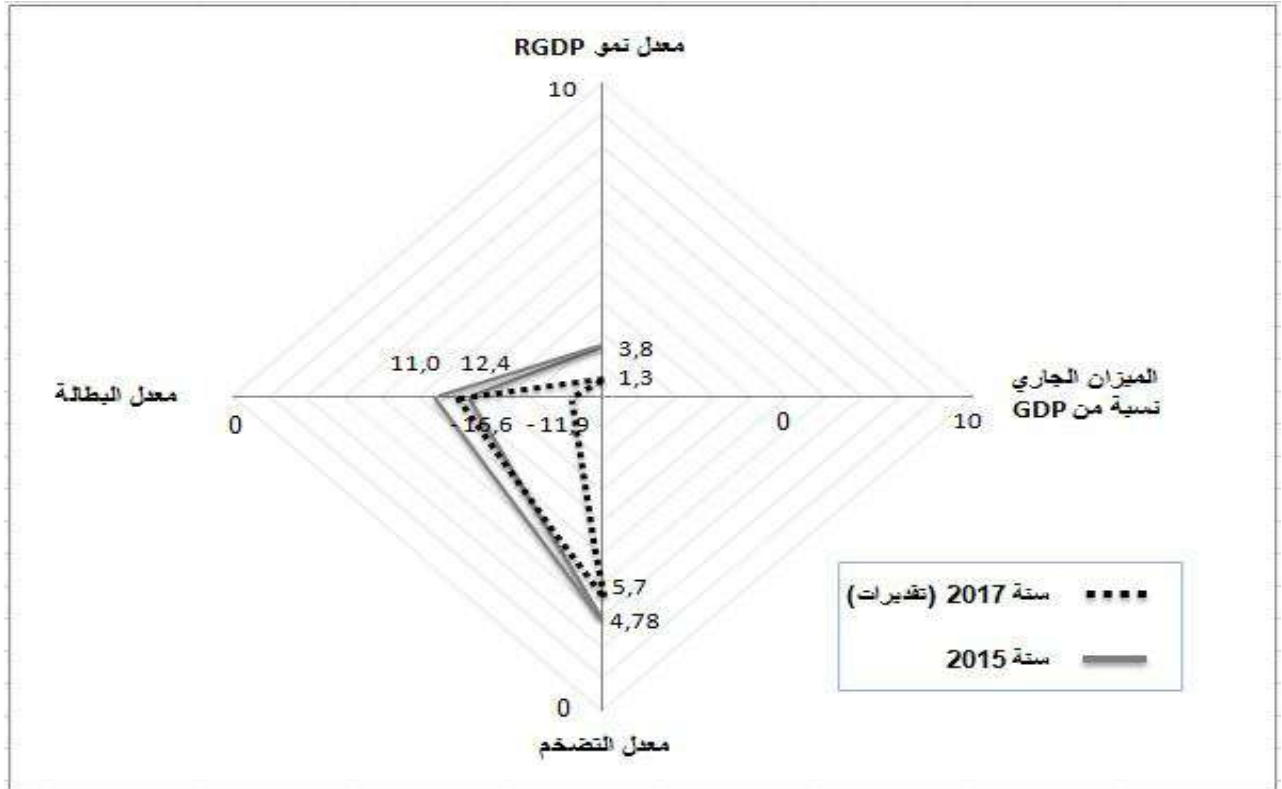
3-1 تحليل التطورات الأخيرة

يسمح لنا هذا التحليل بفحص مختلف البيانات، لأخذ صورة عامة عن الإقتصاد الجزائري، باستعمال منهج البرمجة المالية المعتمد من صندوق النقد الدولي، والذي يعتبر إطارا للتحليل يركز على وضع السياسات، للحفاظ على استقرار الإقتصاد الكلي مع الاعتماد على توقعات محاكاة سيناريوهات السياسة الاقتصادية.

أ - على مستوى الاستقرار الاقتصادي:

يشير الاستقرار الاقتصادي لجملة من العوامل المؤثرة على المؤشرات الكلية، أو أهداف السياسة الاقتصادية، والتي عادة ما يتم تلخيصها من خلال المربع السحري لكالدور، الذي يشير إلى أربع أهداف أساسية هي: النمو الاقتصادي - تخفيض البطالة - تحقيق توازن في الحساب الجاري (ميزان المدفوعات) - تخفيض معدل التضخم. حيث تشير هذه الأداة إلى استحالة تحقق الأهداف الأربعة مجتمعة وهي تعطي صورة جيدة في تحليل الاستقرار الاقتصادي، ويمكن رسم البيانات السابقة الخاصة بالاقتصاد الجزائري كما هو موضح بالشكل أدناه:

شكل (1): متغيرات مربع كالدور لسنتي 2015-2017 (%)



المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على:

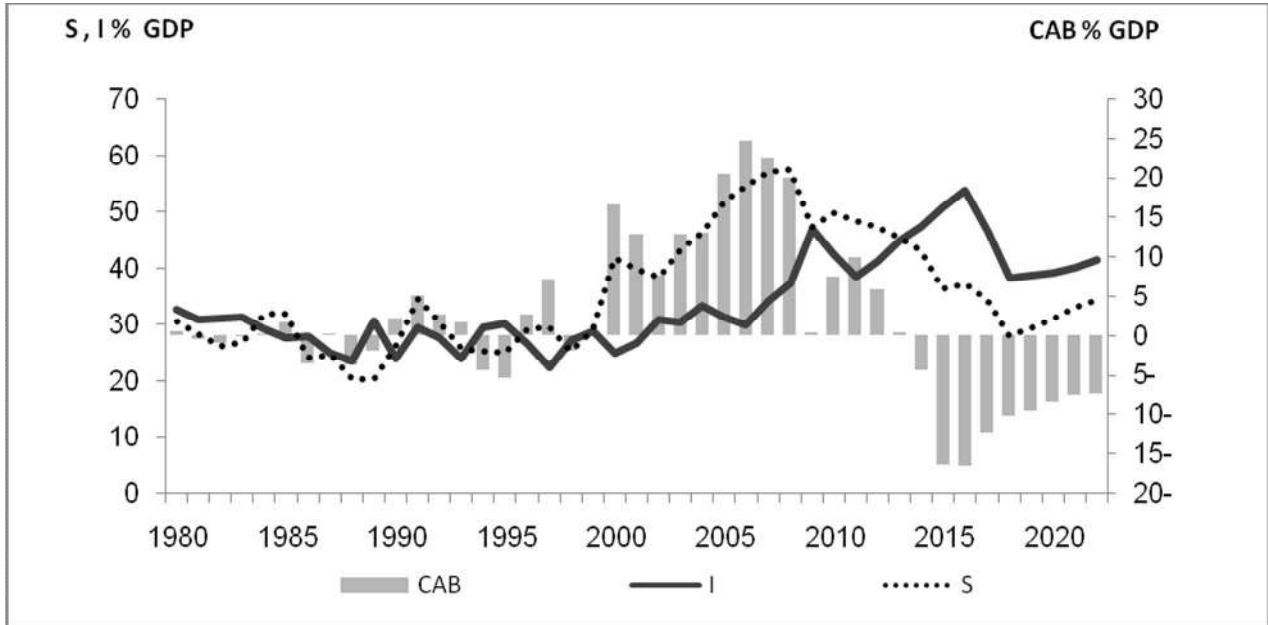
- ONS, "Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015", 2016.
- IMF, "Algérie - rapport des services du FMI pour les consultations de 2017 au titre de l'article iv", 12 mai 2017.
- Ministère des finances : www.mf.gov.dz (27-11-2017)

رغم القدرة على الصمود التي أظهرها النشاط الاقتصادي في سنة 2016 فقد قدر معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بـ 3.5% في عام 2016، بعدما كان 3.8% في عام 2015 (كان النشاط مدفوعا بالنمو القوي في قطاع المحروقات، الذي استفاد من بدء الإنتاج الجديد، وعودة مجمع الغاز الكبير إلى القدرة الكاملة، الذي كان قد تعرض لهجوم إرهابي في 2013)؛ ليتباطأ في سنة 2017، بسبب الصيانة الدورية في قطاع النفط والغاز وانخفاض النشاط في قطاع البناء والتشييد. ومن المحتمل أن يستمر التباطؤ في معدل النمو لسنة 2018.

بلغ معدل البطالة 12.3 في المائة (وفقا لإحصائيات ONS أبريل 2017) ولا يزال مرتفعا بين الشباب والنساء. وكان معدل التضخم 5.7 في المائة، مدفوعا إلى حد كبير بعوامل العرض والتشوهات في قنوات التوزيع. مع استمرار تباطؤ النمو غير النفطي، لا سيما في الزراعة والخدمات، يفسر في جزء منه نتيجة لخفض الإنفاق ليستمر عند أدنى مستوى له منذ عام 1999.

تعتبر وضعية الميزان الجاري الخارجي عن هشاشة ميزان المدفوعات أمام التراجع لآداء الصادرات من المحروقات، وهو ما يفسر حالة العجز التي تبدو - وفقا للتوقعات - مستمرة على الأقل في المدى المتوسط كما يوضحه الشكل أدناه:

شكل (2): الادخار والاستثمار ورصيد الحساب الجاري CAB (نسبة من GDP)



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- IMF DATA, " World Economic Outlook Database", October 2017.

من خلال الشكل (2) الذي يوضح تطور كل من إجمالي الإيداع الوطني S والاستثمار I بالتوافق مع تطور رصيد الحساب الجاري CAB لميزان المدفوعات ويمكن تقسيم التحليل على ثلاث فترات وفقا لاتجاهات التغيير كما يلي:

الفترة الأولى من 1980 إلى 1998: تذبذب في قيمة الحساب الجاري ناتجة عن عدم استقرار رصيد الفرق بين الادخار والاستثمار، واللذان تميزا بمعدل سالب في الغالب خلال الفترة.

الفترة الثانية من 1999 إلى 2013: سجل الحساب الجاري خلال هذه الفترة فائضا لمدة خمسة عشر سنة متتالية، وقد سمح بذلك ارتفاع أسعار النفط، حيث نلاحظ ميلا عاما خلال هذه الفترة نحو زيادة رصيد الحساب الجاري إلى غاية سنة 2008، مع ظهور الأزمة المالية العالمية، ليبدأ بالتراجع فيصبح متوازن تقريبا سنة 2009 في ظل الصدمة الخارجية (حيث ترايدت حدة الأزمة الاقتصادية العالمية) ثم يستمر الرصيد الموجب مع تحسن الأداء في سنة 2011، حيث حقق فائضا معتبرا (قدر بـ 19.70 مليار دولار) ثم اتجه بالتراجع إلى غاية 2013.

الفترة الثالثة من 2014 - 2020: شهد الرصيد الجاري أول عجز له سنة 2014 ليستمر تدهور معدلات التبادل التجاري للسنة الثالثة على التوالي، اتسع العجز التجاري من 18.1 مليار دولار في عام 2015 إلى 20.4 مليار دولار في عام 2016. غير أن العجز في الحساب الجاري، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع إلى مستوى قياسي ليصل إلى 16.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويفسر ذلك بوجود فائض في الإستثمار لاسيما استثمار الدولة باعتبارها عميل اقتصادي مقارنة بالادخار خلال الفترة محل الدراسة. ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن ميزان الحساب الجاري سيشهد خلال الفترة المقبلة (بداية من 2017 توقعات من IMF) عجزا بين 11.9 و 6.5%. وقد ترتب عن العجز في الفترة الأخيرة تآكل لاحتياطيات الصرف كما يوضحه الجدول (2).

جدول (2): تطور إجمالي احتياطات الصرف للجزائر للفترة (2011-2016) (مليار دولار)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاحتياطات	182.224	190.661	194.012	178.938	144.13	113
بعدد أشهر الواردات	36.8	36.7	35.4	30.1	27.2	23

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

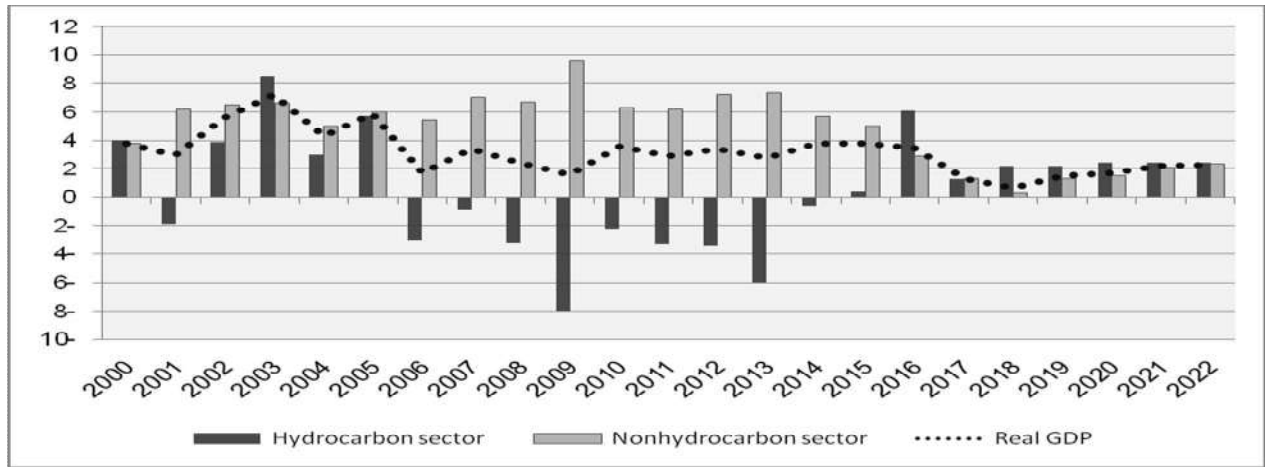
- BA, "Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2015", 2016.
- IMF, "Algérie - rapport des services du FMI pour les consultations de 2017 au titre de l'article iv", 12 mai 2017.

انخفض احتياطي النقد الأجنبي بمقدار 30 مليار دولار تقريبا إلى 113 مليار دولار ، ولكنه ظل كبيرا، حيث استأثر ب 23 شهرا من الواردات وبلغت نسبة الدين الخارجي 2.5 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016. يسمح هذا المستوى بتخفيف الآثار الكبيرة لصدمة أسعار النفط على الاقتصاد الوطني هلى المدى القصير، لكنه غير قابل للإستدامة.

ب- على مستوى التطورات الهيكلية

كشفت الصدمة الخارجية الأخيرة (التي لاتزال حتى الآن) عن أوجه قصور في نموذج النمو الاقتصادي الحالي يتعلق بارتهان الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات. يوضح الشكل (3) أهم التطورات لمعدل نمو كل من قطاع المحروقات hydrocarbon وخارج قطاع المحروقات non-hydrocarbon كمايلي:

شكل (3): تطور معدلات النمو غير النفطي والنمو النفطي في الجزائر من 2000-2022 (%)



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

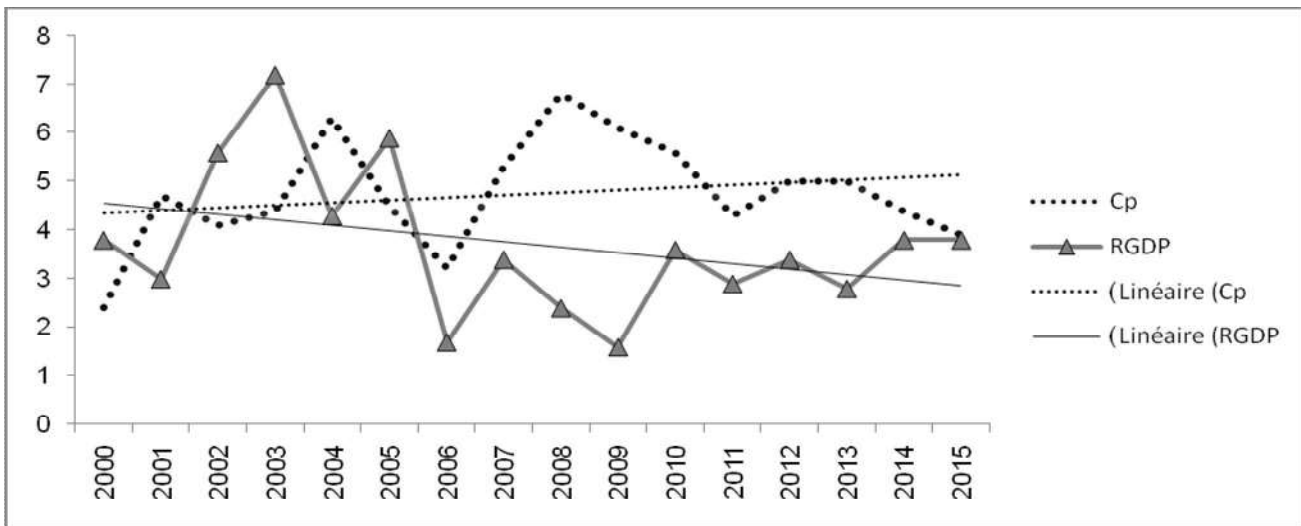
- ONS, "Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015", 2016, pp 15-18.
- IMF "Algérie - rapport des services du FMI pour les consultations de 2017 au titre de l'article iv", 12 mai 2017.

وبالرغم من أن الهدف الأساسي على المدى الطويل - حسب الخطابات الرسمية - يكمن في خلق ديناميكية اقتصادية تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي حقيقي بعيدا عن إيرادات المحروقات، فإنه من الملاحظ أن التغيير في معدل النمو في قطاع المحروقات يسحب معه معدل نمو الناتج الاقتصادي صعودا وهبوطا، لذا فإن علاقة الإنفاق الموسع (في مرحلة الفوائض البترولية) بنمو الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة، في حين يبين هذا الأخير علاقة أكثر قوة بمعدل النمو لقطاع المحروقات، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن هذا الإنفاق (المحقق في الفترة السابقة) لم يمس البنية الإنتاجية (خاصة الصناعة) خارج المحروقات وتصبح فعالية السياسة الانفاقية التوسعية محل تساؤل في ظل تصلب العرض، فضلا عن ضعفه في امتصاص الزيادة في الطلب الكلي التي تظهر في زيادة متتالية في الاستهلاك الخاص كما يوضحه الشكل رقم (3).

وقد حاولت الجزائر وضع إطار طويل المدى لإعادة تشكيل النمو، يعتمد على مقارنة للموازنة المالية للمدى المتوسط (من 2016 - 2019) مع تنويع الاقتصاد الوطني للفترة 2020 - 2030 باستهداف معدل نمو خارج المحروقات يقدر بـ 6.5% ومضاعفة حصة الصناعة كقيمة مضافة إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى رفع نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي إلى 2.3 مرة، مع تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف. وفي تحقيق ذلك تواجه الاقتصاد الوطني أربعة عراقيل أساسية في الوصول للحالة المنتظرة في 2030¹⁵ تتعلق بـ: بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية، تطور الاستدانة الداخلية، قابلية الدفع الخارجية، التحول الطاقوي.

ومن المحتمل أن ينجم عن ضبط أوضاع المالية العامة تأثير سلبي على النمو خارج المحروقات، بالإضافة إلى تأثير القوة الشرائية وماينجم عنه من ضغوطات إجتماعية، وتعول السلطات على تعويض هذه النقائص بدخول مشاريع صناعية هامة وتعزيز كفاءة الإنفاق الاستثماري العام، مع تعبئة فائض القدرات غير المستغلة. وما يمكن قوله أن هذا البرنامج قد يكون أكثر صرامة مما يجب، وبالتالي فهو يدفع نحو مزيد من التشدد على الطلب الكلي (خاصة استهلاك الأسر) مما يقود إلى تراجع الطلب في ظل اقتصاد يعاني من تصلب العرض. ويوضح الشكل (4) أهم التطورات الأخيرة على معدلات استهلاك الأسر Cp (بالحجم) بالموازاة مع تطور معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي.

شكل (4): معدلات نمو الاستهلاك الخاص والنمو الحقيقي في الجزائر للفترة (2000 - 2015) (%)



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- ONS (2016), Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015, 2016.

يشير الخط الأزرق إلى معدل نمو الاستهلاك الخاص Cp (تغير الحجم)، بينما يشير الخط الأخضر إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP، وبالرغم من أنه من الجلي في العادة ان الاستهلاك يتبع الناتج عن قرب غير انه من الملاحظ أن هناك ميل عام تصاعدي للاستهلاك الخاص، عكس النمو الحقيقي وهو ما يمكن إرجاعه إلى السياسات المالية التوسعية التي تم اتباعها بداية من سنة 2000 إلى غاية 2014. وفي ظل هذا الميل التصاعدي للإستهلاك مع تراجع النمو الحقيقي فقد ترجم ذلك في عجز للميزان الجاري لايزال مستمرا حتى الآن (انظر الشكل رقم (2)).

2-3 التوقعات والمخاطر

من شأن استمرار الضعف في أسعار النفط أن يؤدي إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية والضغوط المالية، كما يفرض ذلك تحديات تتعلق بوتيرة الإصلاحات والتكيف وتحمل العبء في ظل الضغوط الإقتصادية والسياسية. يمكن التطرق لأهم المخاطر والتوقعات التي تؤثر في صياغة السياسات الاقتصادية في الجزائر وتنفيذها من خلال الجدول أدناه:

الجدول (3): مصفوفة تقييم المخاطر والأثر المتوقع

رد الفعل	مصدر الأثر	الأثر المتوقع	الإحتمال النسبي	مصدر الخطر
انخفاض مستوى أسعار الطاقة بشكل مستدام				
يتيح مسار التعديل الذي أوصى به صندوق النقد الدولي، الفرصة لمعالجة المخاطر المالية إذا تحققت، بما في ذلك تلك المتعلقة بانخفاض أسعار النفط.	ومن شأن انخفاض أسعار النفط والغاز أن يوسع العجز الجاري والمالي.	مرتفع	ضعيف	قد لا يتحقق انخفاض الإنتاج في بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وغيرها من البلدان المنتجة الرئيسية على النحو المتفق عليه، وقد تزيد مصادر الإمداد الأخرى من الإنتاج.
نمو عالمي أقل من المتوقع				
نفس التحليل أعلاه	من شأن تباطؤ النمو العالمي أكثر مما كان متوقعا أن يؤثر سلبا على الجزائر من خلال انخفاض أسعار النفط. وبشكل أكثر تحديدا، فإن تباطؤ النمو في أوروبا يمكن أن يقوض الطلب على صادرات الغاز الجزائرية. ومن شأن انخفاض الطلب على الصادرات خارج المحروقات أن يكون له أثر ضئيل على ميزان المدفوعات، حيث أن هذه الصادرات تمثل حصة صغيرة من إجمالي الصادرات. وستكون آثار العدوى على الأسواق المالية محدودة لأن الجزائر تعاني من ضعف التكامل المالي مع بقية العالم.	مرتفع	متوسط	التباطؤ في البلدان الرئيسية الأخرى الناشئة / السابقة للناشئة.
		مرتفع	عالي / متوسط	نمو منخفض هيكليا في الاقتصادات المتقدمة والناشئة الرئيسية.
عدم التأكيد السياسي والجيو سياسي				
نفس التحليل أعلاه	من شأن زيادة المخاوف الأمنية أن تفيد بشكل غير مباشر الاقتصاد الجزائري لأنه سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط. غير أن عدم الاستقرار الإقليمي سيزيد من إيجاب الدولة على الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي والأمني، الأمر الذي من شأنه أن يعقد عملية ضبط أوضاع المالية العامة.	متوسط / مرتفع	عالي	زيادة خطر التجزؤ / الانهيار في أجزاء من الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا، مما يؤدي إلى زيادة حادة في تدفقات المهاجرين، مع تداعيات سلبية على الصعيد العالمي.
المخاطر الخاصة بالجزائر				
ينبغي للسلطات أن تقوم بمجملتها تواصل فعالة بشأن فوائد الإصلاحات وتكاليف التقاعس عن العمل. ويجب أن تصمم الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك الإصلاحات المالية، لكفالة التوزيع العادل لعبء التكيف وتعزيز النمو الشامل للجميع. يجب تقليل التأثيرات السلبية المحتملة على السكان الأكثر ضعفا مع تعزيز تدابير مكافحة الفساد.	من شأن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات أن يقوض عملية ضبط أوضاع المالية العامة والإصلاحات الهيكلية، مما يؤدي إلى مزيد من التكيف المفاجئ.	مرتفع	متوسط	الصعوبات في تعبئة توافق الآراء السياسية والاجتماعية بشأن الإصلاحات اللازمة، لا سيما في سياق إقليمي متقلب.

Source : IMF, " Algérie – rapport des services du FMI pour les consultations de 2017 au titre de l'article iv ", 12 mai 2017, p10.

3-3 التحليل بالسيناريو :

يعتمد هذا التحليل على توقعات صندوق النقد الدولي لآداء مزيج السياسات الاقتصادية، في حالة استمرار السياسات الحالية (السيناريو الأساسي)، وكذا يقدم توضيحا للتوصيات (السيناريو البديل) لمحاولة تجاوز الصدمة الخارجية الحالية، مع تبين الأثر المتوقع في كل سيناريو ويمكن عرض هذه النتائج كما يلي:

أ- مزيج السياسات:

يمكن تلخيص أهم نقاط التمايز بين مزيج السياسات المنتهجة وتوصيات صندوق النقد في الجدول أدناه:

جدول (4) : مقارنة بين مزيج السياسات الاقتصادية بين السيناريو المرجعي والسيناريو البديل

السيناريو البديل (توصيات صندوق النقد)	السيناريو المرجعي (السياسات المنتهجة)	
<p>- يرى خبراء الصندوق أن مزيج السياسات هو أكثر صرامة مما ينبغي نظرا لوجود هامش مناورة (حيز مالي) لخفض الإنفاق بوتيرة أقل مما هو عليه حاليا، حيث أن هناك مجالا ليكون أكثر تدريجا وأقل تكلفة (على النمو والبطالة) على أن يترافق مع إجراءات أخرى؛ زيادة المديونية بما في ذلك الخارجية؛</p> <p>- وتخفض النفقات الجارية إلى 22.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022؛</p> <p>- تحقيق الاستقرار التدريجي للدين العام بحوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي؛</p> <p>- زيادة الإيرادات الضريبية إلى 19.5% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2022.</p>	<p>- ضبط الأوضاع المالية بهدف تخفيض عجز الميزانية واستعادة الإستدامة المالية، ودعم إعادة التوازن الخارجي؛</p> <p>- اعتماد إطار متوسط الأجل للميزانية؛</p> <p>- خفض النفقات الجارية إلى مستوياتها قبل الأزمة المالية العالمية إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020؛</p> <p>- مستوى متوقع أقل في برنامج السلطات؛</p> <p>- زيادة الإيرادات الضريبية 18.7% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.</p>	السياسات المالية
<p>- على السياسات النقدية أن تحمي الاقتصاد من الضغوط التضخمية الناشئة</p>	<p>- البنك المركزي يراقب تغيرات السيولة مع التدخل من خلال أدوات إعادة التمويل (إدوات السوق المفتوحة)؛</p>	السياسات النقدية
<p>- سعر الصرف الفعلي الحقيقي ينخفض بنسبة 10%</p>	<p>- استقرار سعر الصرف الحقيقي في المدى المتوسط CDMT</p>	سياسات سعر الصرف
<p>- تعزيز سياسات الاستقرار المالي مع تكفل السلطات بتوزيع هيكل التكيف بشكل منصف.</p>	<p>- إصلاحات هيكلية لإعادة صياغة نموذج جديد للنمو.</p>	الإصلاح الهيكلي

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- IMF, " Algérie – rapport des services du FMI pour les consultations de 2017 au titre de l'article iv ", 12 mai 2017.

ب- الأثر المتوقع :

الجدول أدناه يبين توقعات المؤشرات الأساسية للاقتصاد حسب كل سيناريو :

الجدول (5) : الأثر المتوقع حسب المؤشرات الأساسية لكل سيناريو

سيناريو بديل	سيناريو خط الأساس	المؤشر
<p>يتباطأ النمو بوتيرة أبطأ، ويرجع ذلك أساسا إلى مزيد من التدرج المالي التدريجي، مدعوما بانخفاض إضافي في سعر الصرف. وتتيح الإصلاحات الهيكلية الأكثر طموحا عددا من المكاسب الإنتاجية التي تسهم تسديريا في زيادة إمكانات النمو حتى نهاية فترة الإسقاط.</p>	<p>يتباطأ النمو بشكل حاد نتيجة لخطوة الحكومة لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط.</p>	النمو الكلي
<p>يستأنف العجز في الميزانية بشكل تدريجي على المدى المتوسط، من أجل الاقتراب من التوازن بحلول 2022.</p>	<p>كجزء من خطة الحكومة للضبط المالي على المدى المتوسط، يصل العجز إلى التوازن بحلول 2020.</p>	توازن الميزانية
<p>ينخفض صافي الادخار المعظم فترة الإسقاط، ولكنه يستقر بحلول عام 2022. ويستقر الدين عند حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعا بتزايد العجز في الميزانية وارتفاع لتمويل الديون.</p>	<p>ينخفض صافي الادخار في البداية مع استنفاد المسدحرات المالية، ولكن يبدأ في الزيادة في عام 2020 مع استرداد الديون. وينخفض الدين إلى 14.6% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2022.</p>	صافي الادخار والديون
<p>كخطوة أولى، يسترد عجز الحساب الجاري بوتيرة أبطأ مما هو عليه في</p>	<p>يتم تخفيض عجز الحساب الجاري في المدى المتوسط نتيجة</p>	رصيد الحساب

الجاري	لخطة ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط للسلطات.	السيناريو الأساسي، وذلك بسبب المزيد من التدرج المالي التدريجي. ومع ذلك، نحو نهاية وفي الإسقاط، يتم استيعاب العجز أكثر مما هو عليه في السيناريو الأساسي بسبب زيادة انخفاض سعر الصرف وإصلاحات هيكلية أكثر طموحا لتنويع الاقتصاد.
احتياطات النقد الأجنبي	انخفاض الاحتياطات إلى 8 أشهر من الواردات بحلول عام 2022.	تنخفض الاحتياطات أيضا ولكنها تظل أعلى من 11 شهرا من الواردات بحلول عام 2022.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- IMF, " Algérie – rapport des services du FMI pour les consultations de 2017 au titre de l'article iv ", 12 mai 2017.

3-4 أثر العولمة المالية على مزيج السياسات الاقتصادية في الجزائر :

السياسات الاقتصادية الصارمة في الوقت الحالي (على المدى المتوسط) المتبعة من السلطات الجزائرية -والتي تفوق حتى توقعات صندوق النقد الدولي- تبدو ذات أثر سلبي على القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، وبالتالي فإن ذلك يقود نحو حقيقة كون الاقتصاد الجزائري مضطرا للتعيش مع الاندماج في العولمة المالية بقطاع وحيد هو قطاع المحروقات.

يحللنا هذا الإطار إلى البحث في طبيعة علاقة الأداء الاقتصادي بالهبات الطبيعية (موارد المحروقات) التي تتمتع بها الجزائر والتساؤل حول مكانة السياسات الاقتصادية من هذه العلاقة؟ حاولت دراسة (Easterly, and Levine, 2002) الإجابة على هذا التساؤل من خلال دراسة تأثير كل من الهبات الطبيعية، المؤسسات والسياسات الاقتصادية على الأداء التنموي وتوصلت الدراسة إلى أن¹⁶: الهبات الطبيعية تميزت بمعنوية في التأثير على كل من التنمية الاقتصادية والمؤسسات، أي أن السياسات الاقتصادية الكلية لا تساعد في تفسير التنمية الاقتصادية بعد أخذ تأثير مؤشرات الهبات الطبيعية، وذلك حتى بعد تثبيت متغيرات السياسات الاقتصادية تستمر مؤشرات الهبات في تفسير التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية.

ورغم أن هناك جدلا حول تأثير الصدمات الخارجية (تراجع أسعار المحروقات) مقابل السياسات الاقتصادية في التأثير على الأداء الاقتصادي، فقد أشارت دراسة Easterly 1993 إلى تأثير الصدمات الخارجية خاصة المتعلقة بمعدل التبادل الدولي (تدهور الطلب الخارجي في الحالة الجزائرية) على التفاوت في معدلات النمو، لذلك وفقا لهذه الدراسة تبدو الصدمات الخارجية مهمة مقارنة بالخصائص المحلية للبلد في تحديد معدل النمو طويل الأجل، حيث توصلت إلى ارتفاع القدرة التفسيرية لمتغيرات الصدمات الخارجية قياسا بمتغيرات السياسات¹⁷.

وفي ظل استمرار الصدمة الخارجية (انخفاض أسعار البترول) التي تفاقمت عقب الأزمة المالية العالمية، والتي دفعت الاقتصاد العالمي إلى ركود أدى إلى تراجع الطلب العالمي، من المحتمل أن تستنفذ احتياطات الصرف، مما يضع السياسات الاقتصادية أمام وضع حرج يتجسد في تقليص المنافع التي تتيحها العولمة المالية، نظرا لعدم توفر الشروط اللازمة المسبقة لعمليات تحرير رأس المال من جهة، كما أنها لاتزال عرضة للمخاطر المحتملة لاقتصاد عالمي لم يتعافى بعد من أزمته المالية في ظل تنامي انتشار السياسات الاقتصادية التحوطية على سياق عالمي، من جهة أخرى.

يبدو أن السياسات الاقتصادية التي توصف بكونها احترازية من سلوك رأس المال في محاولة لعزل الاقتصاد عن الصدمات المترتبة عن الأزمات المالية العالمية قد تفقد امكانية استعمال بعض الأدوات خارج هذا التوجه، مما يؤثر على طبيعة المزيج المتاح للسياسات الاقتصادية وأثرها.

الخلاصة :

تتمثل إشكالية السياسات الاقتصادية في الجزائر أنها تركز على سياسات الاستقرار الاقتصادي، والتي تظهر كسياسات رد فعل، (أي أنها تحاول التعامل مع الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد ومحاولة إعادة التوازنات مع أقل الأضرار)، في حين تظهر السياسات الهيكلية أداء ضعيفا، بالرغم من الضرورة التي تفرضها التهديدات المتتالية للاقتصاد، والمتعلقة أساسا بمشاكل ذات طبيعة بنوية لا يمكن

تجاوزها إلا بوضع سياسات تهدف لإحداث تغيرات هيكلية تفس البنية الحقيقية للاقتصاد الجزائري، وهو ما لا يكون متاحا في المدى القصير، عكس ما يفرضه منطق العولمة المالية من خلال رأس المال الذي يبحث عن الربح وفي أقصر الآجال. وقد سمح لنا هذا البحث بالإجابة على الفرضيات المقدمة كما يلي :

- فيما يخص الفرضية الأولى (فعالية السياسات الاقتصادية في تحقيق الأهداف الاقتصادية ترتبط بعلاقة الأدوات بالأهداف وكيفية تحديد الأولويات) فقد أكدت الدراسة خطأها باعتبار أن فعالية السياسات الاقتصادية تتعلق بطبيعة العوامل المؤثرة عليها، والتي قد تحد أثرها أو تحد من قدرتها على التأثير، إضافة إلى ضرورة توفر الشروط اللازمة المسبقة لتحقيق هذه الأهداف ؛
- فيما يخص الفرضية الثانية (تؤثر حرية حركة رؤوس الأموال على السياسات الاقتصادية حيث تحد من أدائها المتاحة وطبيعة أثر هذه الأدوات) فقد أثبتت هذه الفرضية صحتها، ففي ظل حركة رؤوس الأموال يصبح هامش المناورة لأدوات السياسة الاقتصادية أقل في ظل ما يعرف بالمعضلة الثنائية بدل تلك التي وضع أسسها مندل *Mundell* (الثلاثي المستحيل) ؛
- فيما يخص الفرضية الثالثة (يبدو الاقتصاد الجزائري معزولا عن تأثير العولمة المالية على مزيج السياسة الاقتصادية) فقد بينت الدراسة خطأها، ذلك أن تشكيل ظاهرة العولمة المالية للاقتصاد العالمي، وفي ظل طبيعة الاقتصاد الجزائري المعتمد على ريع المحروقات (يعتمد على الطلب الخارجي) فإنه معني بالتغيرات التي تحدث على مستوى السياسات الاقتصادية العالمية (أسعار الفائدة، أسعار الصرف، ...) وكذا الصدمات الخارجية وعدم الاستقرار المالي على المستوى العالمي.

المراجع والإحالات:

- ¹ صالح مفتاح، "العولمة المالية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة خيضر بسكرة، جوان 2002، ص-ص، 216 - 217.
- ² Dominique Plihon : Les enjeux de la globalisation financière, Casbah, Alger, 1997, p68.
- ³ Martin P. et Hélène R : Globalization and emerging markets, CPRE DP 3378, London, 2002, p3.
- ⁴ عماني لمياء، "العولمة المالية - ديناميكية رأس المال المالي وتطبيقاته"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 31، جوان 2009، ص 217.
- ⁵ درواسي مسعودة، "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 43.
- ⁶ وليد عبد الحميد عايب، " الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 73.
- ⁷ البشير عبد الكريم، "أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والإستخدام في الجزائر"، ملتقى دولي حول السياسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص 01.
- ⁸ درواسي مسعودة، مرجع سابق، ص 43.
- ⁹ عبد علي كاظم المعموري، "تاريخ الأفكار الاقتصادية"، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 36.
- ¹⁰ محمود عبد الكريم أرشيد، "المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي"، ط 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 160.
- ¹¹ خالد عبد القادر، "ماهي السياسات الهيكلية؟ عودة لأسس"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2013، ص 46.
- ¹² أحمد طلفاح، "التدفقات المالية الدولية" (الجزء الأول التدفقات المالية العالمية وإشكالاتها)، برامج التدريب الذاتي عن بعد، العدد 23، م ع ت، الكويت، ص 36.
- ¹³ عمار محمد الأعرج، "سياسات سعر الصرف"، المرساة المصرفية، العدد الثاني عشر، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين، ديسمبر 2016، ص 19.
- ¹⁴ جبرمي كليفت، "شخصيات اقتصادية - العميل الخروض"، حوار مع هيلين راي، مجلة التمويل والتنمية، صند، جوان 2015، ص 6.
- ¹⁵ Ministère des finances (juillet 2016), " Le nouveau modèle de croissance(synthèse)", Alger.
- ¹⁶ أحمد الكوازي، "مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية"، سلسلة إجتماعات الخبراء، العدد 21، المعهد العربي للتخطيط، 2007، ص 53، ص 54.
- ¹⁷ المرجع السابق، ص 46.